● أخبار قصيرة

توتر متجدد بين كوريا الجنوبية واليابان بسبب جزر دوكدو

جددت كوريا الجنوبية واليابان الجمعة الخلاف حول السيادة على جزر دوكدو (تيكشيما في اليابان)، بعد تصريحات مثيرة للجدل لوزير الخارجية الياباني تاكيشي إيوايا.
صرح إيوايا أمام البرلمان الياباني بأن "جزر دوكدو تنتمي إلى الأراضي اليابانية"، مستندًا إلى ما وصفه بـ "الحقائق التاريخية والقانون الدولي". وتوعد بأن بلاده "سترد بحزم على هذا الأمر". رفضت كوريا الجنوبية هذه المزاعم بشكل قاطع. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الكورية: "نحتج بشدة على مزاعم الحكومة اليابانية المتكررة بشأن جزر دوكدو ونحثها على سحبها على الفور". وشدد على أن هذه المزاعم "ليس لها أي تأثير على سيادة كوريا على دوكدو".
وأضاف المتحدث الكوري أن بلاده "ستكون مستعدة للرد بحزم على أي استفزاز من قبل اليابان"، مما يعكس التوتر المستمر بين البلدين حول هذه المنطقة المتنازع عليها.

٣٠ ألف مواطن بولندي يواجهون خطر الترحيل من أميركا

ذكرت وكالة الأنباء الألمانية أن الحكومة البولندية صرحت بأن ما يقارب ٣٠ ألف مواطن بولندي في الولايات المتحدة قد يتأثرون بالحملة المعلنة من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ضد المهاجرين غير الشرعيين.
وصرحت نائبة وزير الخارجية البولندية، هنريكا موسكا ديندس، لمحطة الإذاعة "تي أو كيه إف إم" الجمعة قائلة: "معظم هؤلاء هم بولنديون سافروا إلى الولايات المتحدة في تسعينيات القرن الماضي، ولم يهتموا بتسوية أوضاعهم القانونية كمهاجرين". يجدر بالذكر أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يعتزم اتخاذ إجراءات مشددة ضد المهاجرين الذين يدخلون البلاد بشكل غير قانوني أو الموجودين بالفعل على أراضيها دون تصريح إقامة ساري المفعول.

باكستان.. قلق الدبلوماسيين القدامى من عودة ترامب

عبّر دبلوماسيون باكستانيون كبار وذوو خبرة عن قلقهم العميق بشأن الميول القوية للرئيس دونالد ترامب تجاه الهند ومواقفه المعادية لباكستان. أشار جليل عباس جيلاني (وزير الخارجية الباكستاني السابق)، وأشرف جهانجير قاضي، ومسعود خالد (دبلوماسيون ذوو خبرة)، والدكتور قمر تشيما (خبير في الشؤون الدولية) - خلال جلسة في مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية حول "ترامب والتحديات أمام باكستان" - إلى أنه: رغم النظرة العدائية للرئيس ترامب تجاه باكستان، يجب على المسؤولين الباكستانيين وضع الاستراتيجيات المشتركة مع أمريكا كأولوية قصوى، وذلك بمهارة ودقة وبالنظر إلى التطورات الإقليمية، للحد من العواقب والأضرار. وأضافوا أن الولايات المتحدة تفرض على باكستان عقوبات صاروخية ودفاعية، في الوقت الذي لا تتوانى فيه عن تزويد الهند بتقنيات عسكرية مثيرة للقلق.

بعد ثمانية عقود من التسلط

تحدي الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي

الوفاق / يعد النظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية من أهم التحولات التي شهدها العالم في القرن العشرين. فقد أدت نهاية الحرب إلى تغيرات جذرية في موازين القوى العالمية، وظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى مهيمنة. كيف تشكل هذا النظام، وكيف أثر على مختلف دول العالم، و ما هي التحديات التي يواجهها اليوم؟

نقطة التحول

انتهت الحرب العالمية الثانية قبل ٨٠ عاماً (في عام ١٩٤٥). استمرت الحرب ست سنوات، من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥، رغم أن البعض يعتقد أنها بدأت فعلياً في عام ١٩٣٧ مع غزو اليابان للصين. ومع ذلك، لا يمكن لأحد أن ينكر أنها كانت أكثر الحروب دموية في التاريخ.
قُتل عدة ملايين من البشر، و دُمرت مساحات شاسعة في أوروبا وآسيا، وتكبد الاتحاد السوفييتي أفدح الخسائر: حوالي ٢٧ مليون قتيل وتدمير أكثر من ٧٠٠٠ قرية ومدينة. وفي اليابان، لقي أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ شخص، معظمهم من المدنيين، حتفهم في القصف الذري على هيروشيما وناغازاكي.

صعود القوة الأمريكية

في المقابل، لم تتعرض الولايات المتحدة لأي أضرار مادية تقريباً باستثناء الهجوم على بيرل هاربر. كانت خسائرها العسكرية أقل من ٥٠٠,٠٠٠ شخص، وخسائرها المدنية بضعة آلاف، معظمهم من المواطنين الأمريكيين المقيمين خارج البلاد.
لذلك، ليس من المستغرب أن برزت الولايات المتحدة من هذا الصراع كأقوى قوة سياسية وعسكرية واقتصادية. في عالم تكبد فيه جميع اللاعبين الرئيسيين تقريباً خسائر فادحة، وجدت الولايات المتحدة نفسها في موقع يمكنها من تشكيل عالم ما بعد الحرب لصالحها.

تأسيس النظام العالمي الجديد

استخدمت الولايات المتحدة موقعها في السنوات التي تلت الحرب لإنشاء عدة مؤسسات مهمة لصالحها. ظهرت هذه القوة بوضوح في تأسيس الأمم المتحدة. قام المنتصرون الخمسة في الحرب العالمية بإنشاء منظمة لتحقيق أهداف "عصبة الأمم" الفاشلة ، وحُددت أهدافها في ميثاق الأمم المتحدة: "حفظ السلم والأمن الدوليين، واتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع وإزالة التهديدات للسلام وقمع أعمال العدوان".
لكن الواقع أظهر أن الأمم المتحدة، بدلاً من التركيز بشكل كامل على أهدافها الأساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، تحولت إلى ساحة معركة سياسية تتصارع فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لتعزيز مصالحهما. كان للأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن - الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا والصين - حق النقض (الفيتو)، مما يعني أن أياً من هذه الدول الخمس كان بإمكانها إبطال أي قرار اتخذته أغلبية المجلس بالتصويت بـ "لا".
امتدت هيمنة الولايات المتحدة إلى المجال الاقتصادي من خلال إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي الوقت نفسه، أصبح الدولار العملة السائدة في المعاملات الدولية.

خطة مارشال والحرب الباردة

بعد ثلاث سنوات من انتهاء الأعمال العدائية، وقع الرئيس "هاري س. ترومان" قانون "الإنعاش الاقتصادي" المعروف باسم "خطة مارشال". كان الهدف الرئيسي من هذا البرنامج إعادة بناء الدول الرأسمالية الأوروبية التي دُمرت في الحرب.
ومع ذلك، كان الهدف الرئيسي للولايات المتحدة من إنشاء خطة مارشال هو إقامة حاجز لمنع نفوذ الدول والأنظمة المعارضة لها. خلال السنوات الأربع التالية، دفعت واشنطن أكثر من ١٣ مليار دولار لحلفائها الغربيين. لم يتلق الاتحاد السوفييتي واقتصادات دول أوروبا الشرقية النامية سنتاً واحداً.
في آسيا، تلقت اليابان وكوريا الجنوبية مساعدات اقتصادية كبيرة، كما تم نشر آلاف الجنود الأمريكيين على أراضيهما. اعتبرت الولايات المتحدة كلا البلدين خط دفاع ضد ما أسمته "انتشار الشيوعية".
في عام ١٩٤٧، تبنت الولايات المتحدة بنشاط سياسة عُرفت باسم "الاحتواء"، مخصصة للحد من النفوذ السوفييتي على الساحة العالمية. كانت الأداة الرئيسية "للاحتواء" هي إنشاء عدة تحالفات عسكرية، وخاصة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). تم تشكيل هذا التحالف عام ١٩٤٩ من قبل اثني عشر دولة في أوروبا وأمريكا الشمالية.

حركات التحرر والاستقلال

ومع ذلك، كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يشكلون جزءاً فقط من عالم أكبر بكثير. فبالتزامن مع الحرب الباردة، كانت حركات التحرر الوطني والتحرر تتشكل بين شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. في ربع القرن الذي تلا نهاية الحرب العالمية الثانية، حصل ما يقرب من ٥٠ دولة على الاستقلال السياسي.
ومع ذلك، وعلى الرغم من تحقيق الاستقلال السياسي، حافظت الدول الإمبريالية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة على هيمنتها الاقتصادية على التجارة والمالية الدولية. من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ظلت مستويات المعيشة في البلدان النامية راكدة وتراكمت عليها ديون كبيرة.
حاولت البلدان التي كانت تُسمى آنذاك "العالم الثالث"، والمعروفة الآن باسم "الجنوب العالمي"، الوقوف في وجه أمريكا رغم ضغوط النظام الاقتصادي غير العادل. من خلال تشكيل منظمات مثل حركة عدم الانحياز ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ومجموعة الـ٧٧، طالب سكان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بنظام اقتصادي عالمي أكثر ديمقراطية ومساواة.

الدعوات المعاصرة للإصلاح

يستمر هذا النضال ويتصاعد اليوم، حيث تستخدم العديد من دول العالم قوتها الاقتصادية وأهميتها السياسية المتزايدة للمطالبة بإصلاح النظام العالمي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية. الأصوات المطالبة بإصلاح الأركان الرئيسية للهيمنة الأمريكية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية أعلى من أن يتم تجاهلها.
ودعا س. جايشانكار، وزير الشؤون الخارجية الهندي، إلى الإصلاح في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٢٢ قائلاً: "الهيكل الحالي للنظام العالمي قديم وغير فعال وغير عادل بشكل عميق، ويحرم قارات ومناطق بأكملها من الصوت في منتدى يناقش مستقبلهم."
كما طرح لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، رئيس البرازيل والرئيس الحالي لمجموعة العشرين، وجهات نظره حول حوكمة النظام العالمي الحالي مؤخراً. مشيراً إلى منظمات مثل "الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والبنوك متعددة الأطراف"، قال إن هذه المنظمات يجب أن يكون لديها "تمثيل أقوى للدول النامية".
كما دعا إلى تحريك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نحو تضمين "المزيد من البلدان من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكذلك الهند وألمانيا واليابان". وأضاف لولا: "علينا إضافة المزيد من الناس وإنهاء حق النقض في الأمم المتحدة. لا ينبغي أن يكون بإمكان دولة واحدة استخدام حق النقض بمفردها."

الرؤية الصينية للإصلاح

قُدم أشمل برنامج لإصلاح النظام الدولي من قبل شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية. صاغ رؤيته في ثلاث مبادرات واسعة - مبادرة الأمن العالمي (GSI)، ومبادرة التنمية العالمية (GDI)، ومبادرة الحضارة العالمية (GCI).
في قمة مجموعة العشرين التي عُقدت في ريو دي جانيرو في نوفمبر ٢٠٢٤، رسم شي جين بينغ رؤية الصين لإصلاح الحوكمة العالمية. وقال: "علينا أن نتذكر أن البشرية تعيش في مجتمع ذي مستقبل مشترك. يجب أن نرى تنمية بعضنا البعض كفرصة وليس تحدياً، ويجب أن نعتبر بعضنا البعض شركاء وليس منافسين."
ودعا إلى الالتزام بنظام للعلاقات الدولية يقوم على أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويتكون من نظام قائم على القانون الدولي. وقال الرئيس الصيني إنه لتحقيق ذلك، من الضروري تعزيز "عالم متعدد الأقطاب متساوٍ ومنظم".

الإتجاه نحو نظام جديد

وبالتالي، يبدو أن العالم يتجه نحو نظام جديد من شأنه أن يحل محل النظام العالمي غير المتكافئ الحالي. هذا التحول التاريخي يعكس تطلعات شعوب العالم النامي التي عانت لعقود من عدم المساواة والتهميش في النظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية.
التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي اليوم هو كيفية إدارة هذا التحول بطريقة سلمية وبناءة تحقق مصالح جميع الدول والشعوب.
إن الدعوات المتزايدة لإصلاح المؤسسات الدولية، وخاصة من قبل قادة دول الجنوب العالمي مثل الصين والهند والبرازيل، تشير إلى أن النظام العالمي القديم لم يعد مستداماً. المطلوب الآن هو رؤية جديدة للعلاقات الدولية تقوم على المساواة والاحترام المتبادل والتعاون المشترك، بدلاً من الهيمنة والقوة. فقط من خلال مثل هذا التحول يمكن للمجتمع الدولي أن يواجه بفعالية التحديات العالمية المشتركة مثل تغير المناخ والفقر وعدم المساواة والصراعات الإقليمية.

الدعوات المتزايدة لإصلاح المؤسسات الدولية، وخاصة من قبل قادة دول الجنوب العالمي مثل الصين والهند والبرازيل، تشير إلى أن النظام العالمي القديم لم يعد مستداماً

ايطاليا بصدد العودة إلى العصر النووي

ذكرت صحيفة "اشتوتغارتر ناخريشتن" أن الحكومة الإيطالية تسعى للعودة إلى العصر النووي بعد ٣٥ عامًا من الانسحاب الكامل من الطاقة النووية.
تحت قيادة رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني، تريد الحكومة الإيطالية تحديد خطط العودة إلى الطاقة النووية. و صرح وزير الطاقة جيلبرتو بيتشيتو فراتين لصحيفة "Ore ٢٤ Il Sole" بأن الإطار القانوني للعودة يجب أن يُكتمل بحلول نهاية عام ٢٠٢٧.
وأكد فراتين أن إيطاليا مستعدة للعودة للطاقة النووية، موضحًا أنها لن تحل محل الطاقات المتجددة، بل ستكملها لضمان مزيج طاقة متوازن ومستدام. وقريبًا سيتم تقديم المسودة الأولى للقانون إلى مجلس الوزراء.
بدأت إيطاليا نشاطها النووي في أوائل ستينيات القرن الماضي وشغلت أربع محطات نووية. بعد حادثة تشيرنوبيل عام ١٩٨٦، صوت الشعب الإيطالي في استفتاء للانسحاب التدريجي من الطاقة النووية، وأغلقت آخر محطاتها النووية عام ١٩٩٠.
في استفتاء عام ٢٠١١، رفض ٩٤,٥٪ من الإيطاليين المحطات النووية الجديدة. لكن بعد حرب روسيا في أوكرانيا، أدرك الإيطاليون مخاطر الاعتماد على الطاقة الخارجية.
في عام ٢٠٢٣، وافق البرلمان الإيطالي على مشروع يطلب من الحكومة إدراج الطاقة النووية في مزيج الطاقة الوطني. وقدمت الحكومة في خطتها الوطنية المتكاملة للطاقة والمناخ في يوليو احتمالية إضافة قدرات نووية جديدة.